الفهرس

تقديم 7
مقدمة 9
أولا : تقديم أولي 9
ثانيا : دواعي اختيار البحث 11
ثالثا : أهـمـيـة البـحـث 12
رابعا : منهجية وإشكالية البحث 13
خامسا : وصف عينة البحث 15
سادسا : حول تصميم البحث 15

القسم الأول

دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة دعامة لدولة الحق والقانون 17

الباب الأول

دور القضاء الإداري المغربي في تدعيم دولة الحق
والقانون من خلال شكليات التقاضي 21

الفصل الأول : الشكليات المسطرية 22
المبحث الأول : الشكليات المتعلقة برافع الدعوى 22
الفقرة 1 شكلية الصفة 23
الفقرة 2 شكلية المصلحة 28
الفقرة 3 شكلية الأهلية 31
المبحث الثاني : الشكليات المسطرية بين احترام القانون وضمان الحقوق 32
الفقرة 1 : إمكانية الجمع بين دعوى الإلغاء ودعوى التعويض في مقال واحد .. 33

الفقرة 2 : ضرورة توقيع مقال دعوى الإلغاء من طرف محام 34
الفقرة 3 : مسطرة التقاضي ضد الجماعات المحلية : وسؤال التراجع عن تكريس دولة الحق والقانون 35
أولا– مسطرة مقاضاة الجماعة قبل صدور القانون 78-00 المتعلق بالتنظيم الجماعي الجديد 36
ثانيا– مسطرة مقاضاة الجماعة المحلية بعد صدور القانون 78-00 المتعلق بالتنظيم الجماعي الجديد 37
الفقرة الرابعة : اجل رفع دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة 39
أ–نشر القرارات الإدارية 42
ب– تبليغ القرار للمعني به ضمانة للتقاضي 43
ج– العلم اليقيني بالقرار تعزيز للضمانات 44
الفقرة الخامسة : شرط انعدام الدعوى الموازية 45
المبحث الثالث : الشكليات المتعلقة بقواعد الاختصاص 49
الفقرة الأولى : الاختصاص المحلي 49
الفقرة الثانية : قواعد الاختصاص النوعي 51
الفصل الثاني : الشكليات المتعلقة بموضوع الطعن 54
المبحث الأول : الصبغة التنفيذية للقرار المطعون فيه 54
الفقرة الأولى : الاقتراحات الإدارية 55
الفقرة الثانية : الإنذارات والإشعارات الإدارية 57
الفقرة الثالثة : التبليغات والشهادات الإدارية 59
الفقرة الرابعة : الدوريات والمنشورات 60
الفقرة الخامسة : قرارات التوقيف 62
المبحث الثاني : طبيعة القرارات المطعون فيها بالإلغاء 63
الفقرة الأولى : القرارات الملكية 64
الفقرة الثانية : الأعمال القضائية 66
الفقرة الثالثة : الأعمال التشريعية وأعمال السيادة 68

الفقرة الرابعة : الأعمال المادية الإدارية .....
الفقرة الخامسة : مدى تحصين قرارات مجلس الوصاية على الأراضي الجماعية عن الطعن 72
– الاجتهادات القضائية التي لا تدعم الحصانة 74
– تحصين قرارات مجلس الوصاية على الأراضي الجماعية عن الطعن بالإلغاء ... 77

الباب الثاني
دور القضاء الإداري المغربي في تدعيم دولة الحق
والقانون من خلال مراقبة عيوب المشروعية الإدارية 81

الفصل الأول : عيوب المشروعية الخارجية 82
المبحث الأول : عيب عدم الاختصاص 82
الفقرة الأولى : دور القضاء الإداري في حماية اختصاص السلطة القضائية 83
الفقرة الثانية : دور القضاء الإداري المغربي من خلال عيب عدم الاختصاص النوعي 89
الفقرة الثالثة : دور القضاء الإداري من خلال عيب الاختصاص الزماني 91
الفقرة الرابعة : عيب عدم الاختصاص المكاني 92
المبحث الثاني : حماية الحقوق من خلال الإلغاء بناء على عيب الشكل 92
الفقرة الأولى : كتابة القرار 93
الفقرة الثانية : تاريخ اتخاذ القرار 96
الفقرة الثالثة : ضرورة توقيع القرار الإداري 97
الفقرة الرابعة : تعليل القرار الإداري ضمان لدولة الحق والقانون 98
المبحث الثالث : حماية الحقوق والحريات من خلال ضمان تطبيقات مسطرة اتخاذ القرارات الإدارية 101
الفصل الثاني : عيوب المشروعية الداخلية 107
المبحث 1 : احترام القانون ضمان لدولة الحق 107
الفقرة الأولى : ضمان عدم خرق النص الدستوري 108
الفقرة الثانية : ضمان عدم خرق القانون العادي والمراسيم 109

الفقرة الثالثة : ضمان عدم خرق المبادئ العامة للقانون 111
المبحث الثاني : دور القضاء الإداري المغربي في إلغاء القرارات المتسمة بالانحراف في استعمال السلطة 114
الفقرة الأولى : استعمال السلطة لتحقيق مصالح ذاتية أو للغير 115
الفقرة الثانية : الانحراف في مسطرة اتخاذ القرار الإداري 116
المبحث الثالث : مشروعية سبب القرار الإداري ضمان لدولة الحق والقانون .. 117
الفقرة الأولى : مراقبة القضاء الإداري للأسباب القانونية 119
-1 مراقبة السند القانوني 119
-2 مراقبة القضاء الإداري لصحة التكييف القانوني 121
الفقرة الثانية : مراقبة القضاء الإداري للأسباب المادية 122
-1 مراقبة الوقائع 122
-2 مراقبة صحة التكييف القانوني للوقائع 124
-3 الخطأ الفادح في التقدير 126
الفقرة الثالثة : نظرية الموازنة بين المنافع والأضرار 130

القسم الثاني

تدعيم القضاء الإداري المغربي لدولة الحق والقانون من خلال حماية الحقوق والحريات 133

الباب الأول

رصد حماية الحقوق والحريات من خلال تطبيقات دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة 137

الفصل الأول : الحقوق القانونية والسياسية 138
المبحث الأول : الحق في المساواة 138
أولا– مبدأ المساواة من خلال الاتفاقيات الدولية 139
ثانيا– مبدأ المساواة من خلال التشريع المغربي 140

الفقرة 2 : الحق في المساواة بين حماية القضاء الإداري المغربي وتصور المواطن 141
أولا : مبدأ المساواة من خلال الاجتهاد القضائي الإداري 141
ثانيا– مدى قدرة القضاء الإداري المغربي على حماية مبدأ المساواة في نظر المواطن 144
المبحث الثاني : حق التمكين من الدفاع 145
الفقرة الأولى : الضمانات القانونية لحق الدفاع 146
أولا– مبدأ حق الدفاع في الاتفاقيات الدولية 146
ثانيا– مبدأ حق الدفاع التشريع المغربي 147
الفقرة الثانية : ضمان القضاء الإداري المغربي للحق في الدفاع 150
أولا– حماية حق الدفاع من خلال الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 150
أ– إنذار الموظف بصفة قانونية 150
ب– الاستدعاء والتمكين من الاطلاع على الملف 151
ثانيا– تصور المواطن حول حماية حق الدفاع من طرف القضاء الإداري المغربي 154
المبحث الثالث : حماية القضاء الإداري لحرية التجمع والاجتماع 155
الفقرة الأولى : الإطار القانوني لحرية التجمع والاجتماع 156
أولا : حرية التجمع والاجتماع في القانون الدولي 156
ثانيا– حرية التجمع والاجتماع في القانون المغربي 157
أ– ضمان المشرع المغربي لتأسيس الجمعيات 157
ب– ضمان المشرع المغربي لحرية التجمع العمومي 158
الفقرة الثانية : حرية التجمع والاجتماع بين حماية القضاء الإداري وتصور المواطن 158
أولا– حماية حرية التجمع والاجتماع من خلال الاجتهاد والقضاء الإداري المغربي 159
أ–حول حرية التجمع 159
ب– حول حرية الاجتماع 160

ثانيا : تصور المواطن حول حماية حرية التجمع والاجتماع من طرف القضاء الإداري 162
المبحث الرابع : حماية القضاء الإداري المغربي لحرية التجول 163
الفقرة الأولى : الإطار القانوني المنظم لحرية التجول 163
أولا : حرية التجول في الاتفاقيات الدولية 163
ثانيا : حرية التجول في التشريع المغربي 164
الفقرة الثانية : حرية التجول بين حماية القضاء الإداري وتصور المواطن 166
أولا : حماية حرية التجول من خلال الاجتهاد القضائي الإداري 167
ثانيا– تصور المواطن حول حماية حرية التجول من طرف الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 169

الفصل الثاني : الحقوق الاقتصادية والثقافية 171
المبحث الأول : حماية القضاء الإداري المغربي لحق الملكية 171
الفقرة الأولى : الإطار القانوني المنظم لحق الملكية 171
أولا– ضمان حق الملكية في القانون الدولي 171
ثانيا– الإطار القانوني لحق الملكية في التشريع المغربي 172
الفقرة الثانية : حق الملكية بين حماية القضاء الإداري وتصور المواطن 174
أولا– حق الملكية من خلال الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 175
أ–ضمان سلامة الإجراءات 175
ب– مراقبة القضاء الإداري المغربي للسلطة التقديرية للإدارة في مجال نزع الملكية 176
ثانيا– تصور المواطن حول حماية القضاء الإداري لحق الملكية 178
المبحث الثاني : حماية القضاء الإداري المغربي لحرية التجارة 180
الفقرة الأولى : الإطار القانوني لحماية حرية التجارة 180
أولا– حماية حرية التجارة في الاتفاقيات الدولية 180
ثانيا– ضمان حرية التجارة في التشريع المغربي 181
الفقرة الثانية : حرية التجارة بين حماية القضاء الإداري المغربي وتصور المواطن 181
أولا– حماية حرية التجارة في الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 181

المبحث الثالث : حماية القضاء الإداري المغربي للحق في الإضراب 185
الفقرة الأولى : الإطار القانوني لحق الإضراب 185
أولا– حق الإضراب في الاتفاقيات الدولية 186
ثانيا– تنظيم حق الإضراب في التشريع المغربي 187
الفقرة الثانية : حق الإضراب بين حماية القضاء الإداري المغربي وتصور المواطن 188
أولا– حق الإضراب في الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 188
ثانيا : تصور المواطن حول حماية القضاء الإداري المغربي لحق الإضراب 189
المبحث الرابع : حماية القضاء الإداري المغربي للحق في التربية والتعليم 191
الفقرة الأولى : الإطار القانوني لحق التربية والتعليم 191
أولا– حق التربية والتعليم في الاتفاقيات الدولية 192
ثانيا : حق التربية والتعليم في التشريع المغربي 194
الفقرة الثانية : حق التربية والتعليم بين حماية القضاء الإداري المغربي وتصور المواطن 196
أولا– حق التربية والتعليم من خلال الاجتهاد القضائي الإداري المغربي 196
أ– الاتجاه الأكثر ضمانة لحق التربية والتعليم 197
ب– الاتجاه الأقل حماية لحق التعليم 198
ثانيا : تصور المواطن حول حماية القضاء الإداري المغربي للحق في التربية والتعليم 199

الباب الثاني

حدود وسبل تحسين دور القضاء الإداري المغربي في بناء دولة الحق والقانون 201

الفصل الأول : حدود دور القضاء الإداري في بناء دولة الحق والقانون 202
المبحث الأول : محدودية دعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة 202
الفقرة الأولى : التطبيق الدقيق لشكليات التقاضي 202

أولا– الممارسة الخاطئة لدعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة 204
ثانيا– حدود تدخل القضاء الإداري المغربي أمام عدم احترام أجل الطعن 205
الفقرة الثانية : محدودية سلطات قاضي الإلغاء 206
أولا : طبيعة سلطات قاضي الإلغاء بسبب تجاوز السلطة 207
ثانيا– حدود اختصاص القضاء الإداري المغربي في إطار وظيفته 207
المبحث الثاني : مسألة تقريب القضاء الإداري من المتقاضين 208
الفقرة الأولى : أثر إحداث المحاكم الاستئناف الإدارية 208
الفقرة الثانية : تأثير بعد المحاكم على حق التقاضي 209
المبحث الثالث : وضعية ثقافة التقاضي 211
الفقرة الأولى : ثقافة ممارسة حق التقاضي 211
الفقرة الثانية : تأثير العامل الثقافي على ممارسة حق التقاضي 213
المبحث الرابع : مشكلة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية 214
الفقرة الأولى : دور القضاء الإداري المغربي في الحد من مشكلة تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية 215
أولا– التأكيد على أن الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية يتعارض ودولة الحق والقانون 215
ثانيا – جبر الإدارة على التنفيذ عن طريق الحكم بالغرامة التهديدية 217
ثالثا : الحجز عن الأموال العمومية لجبر الإدارة على التنفيذ 219
رابعا– وجوب إقرار المسؤولية الشخصية للموظف الممتنع عن التنفيذ 222
الفقرة الثانية : الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية إشكال قانوني وثقافي 222
أولا– الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية إشكال تشريعي 222
ثانيا– الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية إشكال ثقافي 223
الفصل الثاني : مداخل تحسين دور القضاء الإداري المغربي 226
المبحث الأول : تحسين مستوى التشريع والمؤسسات 226
الفقرة الأولى : تحسين مستوى التشريع 226
أولا– الاعتراف بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا 227
ثانيا– وجوب تأكيد المشرع على سمو الاتفاقيات الدولية 228

ثالثا– سن وتعديل نصوص تشريعية 230
الفقرة الثانية : تحسين مستوى أداء المؤسسات 231
المبحث الثاني : مدخل إصلاح القضاء الإداري 232
الفقرة الأولى : ترسيخ مبدأ الفصل بين السلط 232
الفقرة الثانية : تحديث الإدارة القضائية 235
أولا : تحسين مستوى تدبير العنصر البشري 236
ثانيا : تحسين مستوى تدبير الملفات والقضايا 238
ثالثا : تحسين مستوى التواصل 238
المبحث الثالث : مدخل الإصلاح الإداري 240
الفقرة الأولى : منطلقات الإصلاح الإداري 240
أولا : دعم اللاتركيز الإداري وإعادة تحديد مهام الإدارة 240
ثانيا : دعم الأخلاقيات بالمرفق العام 241
ثالثا : تأهيل الموارد البشرية وتطوير أساليب تدبيرها 241
رابعا : إصلاح منظومة الأجور في الوظيفة العمومية 241
خامسا : تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها 242
سادسا : تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية 242
سابعا : تنمية استعمال تكنولوجيا المعلوميات والاتصال 243
الفقرة الثانية : آليات أجرأة منطلقات الإصلاح الإداري 243
المبحث الرابع : دعم ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان 244
الفقرة الأولى : دعم ثقافة المواطنة 244
الفقرة الثانية : دعم ثقافة حقوق الإنسان 246
خاتمة 247
لائحة المراجع المعتمدة 251
أولا : باللغة العربية 251
ثانيا : باللغة الفرنسية 257
استمارة بحث جامعي 260
جذاذات مختارة لبعض الأحكام والقرارات المعتمدة 261
نصوص تشريعية 266
الفهرس 295